

دور المشتقات المالية في إدارة مخاطر السوق

د. حوراء سبيتي (*)

المقدمة:

لم يكن ظهور عقود المشتقات وليد صدفة أو مجرد ابتكار لورقة مالية جديدة، بل كان وليد حاجة وضرورة. وما يؤكد ذلك، الأهمية الاقتصادية لعقود المشتقات، التي تتمثل في تقديم خدمة التغطية ضد مخاطر السوق التي تكمن في تغطية مخاطر التغيرات السعرية وأسعار الصرف والفوائد. كما تتيح الفرصة لتخطيط التدفقات النقدية فضلاً عن إتاحة فرص استثمار جديدة، إلى جانب كونها أداة للتنبؤ بالأسعار في السوق الحاضرة في تواريخ لاحقة، وأنها تسهم في سرعة تنفيذ الاستراتيجيات الاستثمارية، وتحقيق سمة الكمال للسوق، هذا إضافة إلى مزايا أخرى.

تعد الاسواق المالية المنظمة وغير المنظمة المحرك الأساس لاقتصاديات دول العالم المتقدمة والنامية، لما تؤديه من دور هام في ربط الوحدات

الاقتصادية ذات الفوائض المالية - المدخرين مع الوحدات الاقتصادية ذات العجز - المستثمرين، وذلك من خلال مجموعة أدوات مالية تشكل فرصاً استثمارية متنوعة تحقق للمستثمرين فرصة اختيار المجال المناسب الذي يتفق واتجاهاتهم نحو العائد والمخاطرة. ونتيجة للتحويلات الاقتصادية التي شهدتها الاسواق المالية المختلفة على مدار الربع الأخير من القرن العشرين، أصبحت مخاطر الاستثمار الناجمة عن تحرير أسعار الصرف وأسعار الفوائد بمثابة أكبر التحديات التي تواجه تلك لأسواق وأشدها خطراً، مما برر الحاجة إلى ابتكار أدوات مالية حديثة للتخفيف من حدة المخاطر التي تواجه المستثمرين في تلك الاسواق. ومن هنا كانت بداية ظهور الأدوات المالية المشتقة، والتي اتفق معظم الباحثين والمتخصصين في العلوم المالية، على أن الخيارات والمستقبلات كأدوات مالية مع

(*) أستاذة محاضرة في الجامعة الإسلامية في لبنان.

- تبعا لما سبق نبرز معالم إشكالية هذا البحث من خلال الاسئلة التالية:
- ١ - هل تساهم الهندسة المالية في إدارة مخاطر السوق في البنوك التجارية؟
 - ٢ - هل المشتقات المالية تؤثر على ادارة مخاطر السوق في البنوك التجارية؟
 - ٣ - هل استخدام المشتقات المالية يساهم في الحد من مخاطر السوق في البنوك التجارية؟

المطلب الأول

مفهوم المشتقات المالية وأسواقها

تمثل المشتقات المالية أحد أهم الأدوات المتطورة للهندسة المالية، فقد بدأ التعامل بها في أوائل السبعينات، وذلك في أسواق مخصصة، وسوف نتعرف عليها من خلال العناصر التالية:

المقصد الأول

تعريف المشتقات المالية

تعددت التعاريف التي أعطيت للمشتقات المالية لأهميتها وتوسع نطاق استعمالها، نورد أهمها فيما يلي:

المشتقات المالية هي: «عبارة عن عقود مالية تتعلق ببنود خارج الميزانية وتتوقف قيمتها على أسعار الأصول المالية محل التعاقد ولكنها لا تقتضي أو تتطلب استثماراً لأصل المال لهذه الأصول، وكعقد بين طرفين على تبادل المدفوعات على أساس الأسعار أو العوائد، فإن أي انتقال لملكية الأصل محل التعاقد والتدفقات النقدية يصبح أمراً غير ضروري^(١).

كما تعرف بأنها «المشتقات المالية هي

أفضل ما استطاع الفكر الاستثماري إنجازَه حتى الآن، وذلك لما لها من دور هام في التحوط ضد المخاطر وتوفير السيولة اللازمة للقيام بالمشاريع المساهمة في تعزيز النمو الاقتصادي. وعليه فقد أصبح من الضروري التعرف على دور هذه الأدوات المالية في تلبية احتياجات المستثمرين في الاسواق المالية للتحوط ضد المخاطر وتحسين مستوى السيولة.

إشكالية الدراسة:

تعتبر مخاطر السوق من بين أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية والمتمثلة أساسا في تقلبات الأسعار بما فيها أسعار الصرف، أسعار الفائدة والتسعير، هذه المخاطر والتي ازداد حجمها بحيث أصبحت مهددة لاستقرار الاقتصاديات العالمية والمحلية، وفي ظل هذه التطورات وجدت البنوك التجارية نفسها في حاجة ماسة إلى أدوات وآليات مالية جديدة لإدارة المخاطر، فما كان بالأمس يمثل حولا لمشاكل التمويل والتحوط ضد المخاطر وإدارتها لم يعد ملائما لظروف العصر، وهذا استدعى بروز مفهوم الهندسة المالية، كآلية تهدف إلى توفير حلول إبداعية تساعد على جعل الأسواق أكثر كفاءة واستقراراً، بتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها وأبرزها إدارة المخاطر، وذلك باستحداث وابتكار آليات وأدوات مالية حديثة قادرة على استيعاب التغيرات والتقلبات المستمرة في تلك الأسواق المالية، وفي هذا الصدد تبرز المشتقات المالية كأهم هاته المنتجات استخداما في إدارة المخاطر بشكل عام في البنوك التجارية ومخاطر تقلبات الأسعار بشكل خاص.

(١) عبد الحميد سمير، حسن رضوان، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها، ط١، دار النشر للجامعات، القاهرة - مصر، ٢٠٠٥، ص٥٩.

تشتق قيمتها من الأصول الأصلية موضوع العقد وتسمح المشتقات للمستثمر بتحقيق مكاسب أو خسائر اعتماداً على أداة الأصل موضوع العقد.

المقصد الثاني

المشتقات المالية وفق متطلبات لجنة بازل

لقد كان من أهم منجزات لجنة بازل الاتفاقية التي تم التوصل إليها في عام ١٩٨٨ والخاصة بتحديد معيار كفاية رأس المال الذي عُرف بمعيار لجنة بازل ١، وقد كانت الأهداف الرئيسية للاتفاقية هي وقف الهبوط المستمر في رأس مال البنوك العالمية والذي لوحظ في معظم فترات القرن العشرين، وتسوية الأوضاع بين المصارف العاملة على المستوى الدولي، لكن سرعان ما تعرضت اتفاقية بازل ١ لجملة من الانتقادات، وفي مقدمتها أن مقرراتها ووثائقها الاسترشادية لم تحمل في طياتها كيفية التعامل مع المشتقات المالية وتنظيم الأسواق التي يتم التعامل فيها بهذه المشتقات، مما أدى إلى إصدار اتفاقية بازل ٢ في عام ٢٠٠٤.

قامت لجنة بازل بدراسة الانتقادات التي وجهت لاتفاقية بازل ١ والسلبات التي نتجت عن التطبيق العملي لها أخذاً في الاعتبار التطورات التي شهدتها الصناعة المصرفية، مثل ظهور الأدوات المالية المستحدثة (المشتقات المالية والتوريق)، والتطورات التكنولوجية

عقود تعطي لأحد الطرفين الحق في أصل معين في تاريخ محدد، وتلزم الطرف الآخر باحترام التزام مماثل، العقد قد يتعلق بأصل مالي أو بمبلغ من العملات، أو كمية من المواد الأولية، كما قد يتعلق بمؤشر من المؤشرات، والعقد أيضاً قد يربط الطرفين بطريقة ملزمة أو قد يعطي لواحد منهما إمكانية تنفيذ العقد أو عدم تنفيذه، ويعتمد السعر السوقي للمشتقات المالية على سعر الأصل المتعاقد عليه منذ نشأة العقد^(٢).

كما عرفت المجموعة الاستشارية «لنظم المحاسبة القومية» المشتقات المالية بصورة أكثر تفصيلاً، على أنها: «أدوات مالية ترتبط بأداة مالية معينة أو مؤشر، أو سلعة، والتي من خلالها يمكن بيع أو شراء المخاطر المالية في الأسواق المالية، أما قيمة الأداة المشتقة فإنها تتوقف على سعر الأصول أو المؤشرات محل التعاقد، وعلى خلاف أدوات الدين فليس هناك ما يتم دفعه مقدماً ليتم استرداده وليس هناك عائد مستحق على الاستثمار، وتستخدم المشتقات المالية لعدد من الأغراض وتشمل إدارة المخاطر، والتحوط ضد المخاطر، والمراجعة بين الأسواق وأخيراً المضاربة^(٣).

من خلال التعارف السابقة يمكن القول أن المشتقات المالية هي عقود جرى تسويتها في تاريخ مستقبلي يتحمل المتعامل بها تكلفة لكنها متواضعة مقارنة بقيمة العقد الذي يكون له مدة زمنية محددة وسعر وشروط معينة وهي عقود

(٢) سحنون محمود، محسن سميرة، مخاطر المشتقات المالية ومساهمتها في خلق الأزمات، ملتقى دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف - الجزائر، ٢٠ - ٢١ أكتوبر ٢٠٠٩، ص ٣.

(٣) بن رجم محمد خميسي، المنتجات المالية المشتقة: أدوات مستحدثة لتغطية المخاطر أم لصناعاتها؟ ملتقى دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف - الجزائر، ٢٠ - ٢١ أكتوبر ٢٠٠٩، ص ٤.

شهدت مدينة بازل يوم الأحد ١٢ سبتمبر ٢٠١٠ التوصل إلى اتفاقية جديدة ترمي إلى تعزيز متانة وصلابة المصارف أطلق عليها اتفاقية بازل ٣، هذه الاتفاقية مبنية ومعدة على نقائص وسلبيات بازل ٢، ومن أهم الإجراءات التي وردت في نص هذه الاتفاقية الجديدة تنظيم سوق المشتقات المالية، وزيادة نسبة الاحتياطات، وبالتالي تعزيز الشريحة الأولى من رأس المال، والتي تُعتبر من أهم المعايير المعتمدة في قياس المتانة المالية للمصارف التجارية.

قررت لجنة بازل في الاتفاقية الجديدة فرض جملة من المعايير المصرفية التي من شأنها أن تحمي المصارف من تداعيات أزمات مالية محتملة في المستقبل، الهدف منها تعزيز المتانة والسيولة المصرفية وعلى مراحل، على أن يبدأ العمل بالمعايير الجديدة اعتباراً من عام ٢٠١٣، وأن يكون آخر أجل لتطبيقها ٢٠١٩، بغية إعطاء فرصة كافية للمصارف للتأقلم مع المناخ الجديد الذي ينص على زيادة نسبة الاحتياطات في الشريحة الأولى من رأس المال من ٢٪ حالياً (بازل ٢) إلى ٤,٥٪ بحلول عام ٢٠١٥، ليتم رفعها بنسبة إضافية قدرها ٢,٥٪ بحلول عام ٢٠١٩، وبذلك يرتفع إجمالي الإحتياطي من ٢٪ إلى ٧٪. إضافةً إلى ذلك شددت معايير بازل ٣ على إدارة قوية للمخاطر، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تعزيز الملاءة المالية في المصارف^(١).

السريعة والمتلاحقة في مجالي الاتصال والمعلومات، بالإضافة إلى العولمة وما نتج عنها من انفتاح في الأسواق وتلاشي الحدود والحواجز وتطوير أساليب إدارة المخاطر، وبعد سلسلة من الدراسات قامت اللجنة بإصدار النسخة النهائية من الاتفاق الجديد في عام ٢٠٠٤، وهو ما يُعرف باتفاقية بازل^(٤).

رغم نجاح اتفاقية لجنة بازل في زيادة رأسمال المصارف عالمياً خلال السنوات العشر الأخيرة، إلا أن التطورات المالية أوجدت مخاطر لا يغطيها إطار معيار بازل بحيث أصبحت الاتفاقية أقل إلزاماً ومجرد خطوط عريضة يمكن إتباعها.

واهتمت بازل ٢ بتحسين سلامة وملاءة النظام المالي من خلال الحث على وجود إدارة وضبط داخلي للبنوك، وإعادة النظر في عملية الرقابة وانضباط السوق، ويقدم الإطار الجديد تحليلاً لأساليب متقدمة لقياس كل من مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل، كما يحدد هيكلًا مرناً لمتطلبات رأس المال الذي يضمن ملاءة البنك، وبالرغم من أن المقررات الجديدة للجنة بازل ستؤدي إلى زيادة التكاليف التي تتحملها البنوك من أجل استيفاء تلك المقررات، إلا أن النظام المصرفي سيكون أكثر أماناً وسلامة وكفاءة.

ويمكن القول أن بازل ٢ قد اهتمت بالمشتقات المالية على عكس بازل ١ التي أهملت هذا الأمر، إلا أن بازل ٣ ركزت كثيراً على المشتقات المالية والأسواق التي تتداول فيها^(٥).

(٤) لعراف فائزة، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل، رسالة ماجستير غ منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، تخصص: إدارة الأعمال، جامعة المسيلة - الجزائر، ٢٠٠٩/٢٠١٠، ص ٦٩.

(٥) العبادي، هاشم فوزي، (٢٠٠٨)، الهندسة المالية وأدواتها، ط ١، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

(٦) يوسف أحمد عدنان، المصارف العربية أمام بازل ٣، في الموقع الإلكتروني:

<http://international.daralhayat.com/internationalarticle/>

المصارف المركزية بهدف تجنب حدوث تقلبات غير مرغوب فيها وتجاوز المستوى المسموح به في سوق المشتقات المالية^(٨).

المقصد الثالث: أسواق عقود المشتقات

يتم تداول عقود المشتقات في أسواق تسمى أسواق المشتقات المالية و إما أن تكون أسواقاً منظمة أو غير منظمة، كما يلي^(٩):

أ. السوق المنظمة:

وتعرف أيضاً بالسوق الأجل للبورصة، وتسم بتوحيد شروط التعامل في عقود المشتقات كتلك المتعلقة بالتسليم والتسوية والحد الأقصى لعدد عقود المضاربة الذي يمكن أن يحوزه العميل الواحد بالنسبة لكل أصل.

ب. السوق غير المنظمة:

على عكس الأسواق المنظمة، السوق غير المنظمة تحكمها عمليات غير منظمة، هذه العمليات التي تتم على مقصورة الأسواق غير المنظمة، هي الأكثر تغييراً للنظام المالي الدولي، بالنظر لكونها لا تخضع لأي رقابة، ولأي هامش ضمان ولا تملك غرفة مقاصة، وتداول أيضاً في مقصورتها العقود المستقبلية والعقود الآجلة ومنتجات أخرى أكثر تعقيداً الخيارات والمبادلات... الخ.

المطلب الثاني

أهداف المشتقات المالية

إن التعامل بالمشتقات المالية ذو أهمية بما كان حيث يكفل للبنوك التمتع بمزايا متنوعة وتحقيق أهداف تسمح لها بالوصول إلى مستوى أعلى من الكفاءة والمثالية، ولعل من أهم الأهداف الرئيسية والفرعية التي تعكس

ومن بين التعديلات التي أقرتها لجنة بازل ٣ نجد ما يلي:

أ - إشراف أكثر دقة على المصارف المحلية والدولية.

ب - تنظيم وتوحيد مركزية سوق المشتقات (Derivatives) بحلول عام ٢٠١٢.

ج - الحصول على تصديق لإنشاء الصناديق الاستثمارية التحوطية (Hedge Funds) التي تتعدى رؤوس أموالها مبالغ معينة، كما ستكون هذه الصناديق ملزمة بكشف حساباتها لسلطات الإشراف بشكل دوري^(٧).

د - وضع مسودة قانون أوروبي لتنظيم عمل الصناديق الاستثمارية الخاصة، التي تأتي من خارج دول الاتحاد الأوروبي، وتسعى للحصول على مستثمرين من داخل دول الاتحاد.

هـ - توحيد قوانين الحسابات والمحاسبة (Accounting) على المستوى الدولي.

و - سن تشريعات في المصارف توقف منح حوافز للعاملين والمديرين الذين يجيزون صفقات وقروضاً تنطوي على مخاطر كبيرة، خصوصاً إذا كانت قصيرة الأجل.

ز - تسجيل وتنظيم عمل وكالات التصنيف الائتماني (Credit Rating Agencies).

إن فلقد أكدت بازل ٣ على ضرورة تنظيم سوق المشتقات المالية، من خلال تنوع النشاطات المصرفية التي تضمن دخل المصرف، مع السماح بدخول المصارف سوق المشتقات المالية بتنظيم جديد ومحكم من قبل

(٧) أبو حسبو محمد، هل تمنع قوانين بازل ٣ للإصلاح المصرفي وقوع أزمة مالية جديدة، جريدة الشرق الأوسط، جريدة أسبوعية، العدد ١٧،١١٦١٦ سبتمبر ٢٠١٠ في الموقع الإلكتروني: <http://www.aawsat.com>

(٨) يوسف أحمد عدنان، مرجع سابق.

(٩) سحنون محمود، محسن سمير، مرجع سابق، ص ٥٤.

- تعتبر عنصراً لجذب رؤوس الأموال الأجنبية من خلال تشجيع الحكومات المحلية لأسواق المشتقات.

المطلب الثالث

سياسات استخدام المشتقات

نشرت جماعة الثلاثين في العام ١٩٩٤ نتائج الدراسة التي قامت بها حول المشتقات، والتي تلخصت عن توصيات تمت صياغتها لمساعدة المستعملين النهائيين والمتعاملين في أسواق هذه الأدوات الجديدة على قياس هذا النشاط ومتابعة ممارستهم من أجل تجنبهم الأزمات المالية التي قد تنجم عن مثل هذا النشاط المالي المستحدث. وفيما يلي وقفة عند أبرز هذه التوصيات بالنسبة للمشاركين في نشاط المشتقات^(١١):

المقصد الأول

دور الإدارة العليا

يجب أن تستخدم المشتقات من قبل المتعاملين والمستعملين النهائيين بأسلوب يتوافق مع مجمل إدارة المخاطر وسياسات رأس المال التي تعتمد عليها مجالس الإدارة، ولا بد من مراجعة هذه السياسات كلما تغيرت ظروف المؤسسات وأسواقها، وتحتاج السياسات المنظمة للمشتقات إلى تحديد وتعريف واضحين، بما في ذلك الأغراض التي يخدمها التعامل في المشتقات، وتخضع الإجراءات ووسائل الرقابة لتنفيذ السياسات إلى موافقة الإدارة العليا، ويترتب على المدراء في جميع

أهمية المشتقات المالية لمستخدميها ما يلي^(١٠):

المقصد الأول

الأهداف الرئيسية

- التحوط ضد مخاطر التغير المتوقع في أسعار الأصول محل التعاقد كالتغير في معدلات العائد وأسعار الاسهم أسعار الصرف وكذا أسعار السلع بما في ذلك الذهب.
- استخدام المشتقات في إدارة الموجودات والمطلوبات كمخاطر سعر الفائدة لدى البنوك، واستخدامها لزيادة السيولة حيث أنها تنوب عن الأوراق الأصلية.
- تعمل كغطاء للتأمين من حيث تقليل المخاطر وذلك من خلال توفير الحماية منها.
- تقليل كل من تكاليف المعاملات في الأسواق وتكاليف الأجهزة الرقابية إلى جانب معالجة المعوقات الإدارية ومجالات عدم الكفاءة.

المقصد الثاني

الأهداف الفرعية

- استخدام المشتقات بهدف المضاربة والاستفادة من تقلبات أسعار السوق لهذه المشتقات، وكذا استخدامها بهدف الاستثمار طويل الأجل المتمثل في الاحتفاظ بهذه المشتقات لفترة زمنية طويلة أو حتى تاريخ استحقاق العقد.
- استخدامها من خلال استراتيجية استثمارية استعملت الخيارات لتوفير «الرافعة المالية» في محفظة البنك الدولية المتوازنة.

(١٠) دردوري حسن، دور الأدوات المالية الحديثة في الصناعة البنكية وانعكاساتها على النظام البنكي، ملتقى دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف - الجزائر، ٢٠ - ٢١ أكتوبر ٢٠٠٩، ص ١٠ - ١١.

(١١) الهندي عدنان، الهندسة المالية وأهميتها بالنسبة للصناعة البنكية العربية، اتحاد المصارف العربية، بيروت - لبنان، ١٩٩٦ ص ٢٧ - ٣١.

المتعاملون التفهم بعمق للمخاطرة والمردود المتحققين من نشاط المشتقات.

المقصد الخامس قياس مخاطر السوق

يجب أن يستخدم المتعاملون مقياساً متناسقاً لتقدير مخاطرة السوق اليومية لمراكز المشتقات التي يحتفظون بها، ومقارنة ذلك بحدود مخاطرة السوق أما أفضل الطرق لقياس هذه الأخيرة فهي تحديد قيمة المخاطرة باستخدام تحليل الاحتمالات إلى درجات الاعتيادية من الثقة أما أهم مكونات مخاطرة السوق الذي يجب أخذها بعين الاعتبار ضمن هيكل الاستحقاق: السعر، نسبة التغيير، درجة التعر، التقلبات، التقادم الزمني، معامل الارتباط، وسعر الخصم^(١٢).

المقصد السادس الإدارة المستقلة لمخاطر السوق

لا بد من المتعاملين من ممارسة نشاط مهم يتمثل في إدارة المخاطرة في السوق مع درجة واضحة من الاستقلالية والصلاحيات بغية ضمان تنفيذ الهامات الآتية:

أ. سلوك المستعملين النهائيين للمشتقات:

لا بد أن ينتهج المستعملون النهائيون الممارسات نفسها الخاصة بإدارة المخاطر والتي يعتمد عليها المتعاملون، بما يتوافق وحجم ودرجة تعقيد نشاط المشتقات التي يمسونها. وبوجه خاص عليهم ما يأتي:
- الارتباط المنتظم بالسوق فيما يخص

المستويات الأخذ بها في ممارساتهم اليومية لغرض تقييم وإدارة مخاطر السوق.

المقصد الثاني الارتباط بالسوق

يترتب على المتعاملين تحقيق الارتباط (أو الربط) المتواصل بأسعار السوق، وذلك لأغراض إدارة المخاطرة، ويعتبر الارتباط بالسوق الأسلوب الوحيد للتقييم الذي يعكس، بشكل صحيح، القيمة الجارية للتدفقات النقدية من المشتقات المطلوب إدارتها وبالتالي توفير المعلومات المطلوبة حول مخاطرة السوق وحول التحوط المناسب منها.

المقصد الثالث طرق التقييم على أساس السوق

يجب أن تقيم محافظ المتعاملين في المشتقات على أساس معدل الأسعار السائدة في السوق مطروحاً منه بعض التعديلات المحددة، أو بمستويات مناسبة من أسعار البيع والشراء، أما التعديلات في معدل الأسعار السائدة فتشمل التكاليف المتوقعة في المستقبل، مثل الفارق غير المكتسب في معاملات الائتمان وتكاليف التحويل الاستثمار والتكاليف الإدارية^(١٢).

المقصد الرابع تشخيص مصالحي الإيراد

يترتب على المتعاملين قياس مكونات الإيراد بشكل منتظم وبتفاصيل كافية بهدف استيعاب مصادر المخاطرة، ومن خلال تشخيص وعزل كل مصدر من مصادر الإيراد، يستطيع

(١٢) هندي، منير إبراهيم، ١٩٩٧، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، ط١، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر
(١٣) أبو غدة، عبد الستار، ٢٠٠٩، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثامن للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، ضوابط وتطوير المشتقات المالية في العمل المالي (العربون، السلم، تداول الديون).

بالمنتجات المالية الجديدة بالتدقيق في آجالها وشروط تسعيرها واستردادها، إضافة إلى قياس ومتابعة ورصد احتمالات التعرض لمخاطر سعر الفائدة وإعداد تقارير عنها وتقييم آثار التغيير في سعر الفائدة على العائدات والقيمة الاقتصادية للموجودات.

ومن ثم فإنه يتوجب على البنوك إدارة مخاطر سعر الفائدة الناتج عن قيامها بوظيفتها التقليدية المتمثلة في تحويل الودائع إلى قروض، لكن في الواقع لا توجد أي قواعد احترازية لإدارة هذه المخاطر مفروضة عليها من قبل السلطات التنظيمية، فكل بنك يحدد مستوى مخاطر سعر الفائدة المقبول وكذا السياسات والإجراءات لإدارته، والتي يمكن أن تشمل كلا من الاستراتيجية التجارية الموضوعية من قبل البنك أو استخدام الأدوات المالية^(١٥).

المقصد الثاني

إدارة مخاطر سعر الصرف

تلعب عملية إدارة مخاطر الصرف دوراً هاماً لإزالة أثر التغيرات السلبية في سعر الصرف على ميزانية البنك، وتتضمن وضع قيود ملائمة ومقاييس تتحكم في هذا النوع من المخاطر. ولقد فرض التنظيم القانوني المتعلق بتسيير البنوك معايير حول كفاية الأموال الخاصة للبنك تغطية هذه المخاطر، ومن ثمة العمل على الحد منه، ويشمل ذلك على:

نسبة تخص كل عملة صعبة على حدة = $\frac{\text{الوضعية المفتوحة في كل عملة/الأموال الخاصة الصافية}}{100} > 10\%$
وتضمن هذه النسبة بأن لا يكون مخاطر

معاملات المشتقات، وذلك لأغراض إدارة المخاطرة.

- التنبؤ الدوري بالفوائض والاحتياجات النقدية اللازمة لمعاملات المشتقات.

- الانطلاق من نشاط يتسم بالاستقلال والصلاحيات الواضحة في مجال تحديد المخاطرة والالتزام بها.

ب. الصلاحيات أو السلطات:

لا بد أن تحدد الإدارة العاملة (لدى كل من المتعاملين والمستعملين النهائيين) الأشخاص المخولين الذين يلزمون مؤسساتهم عند التعامل في المشتقات.

المطلب الرابع

إدارة مخاطر السوق:

إن إدارة مخاطر السوق في البنوك التجارية تستوجب إدارة مخاطر كل من سعر الفائدة وسعر الصرف وهذا ما سيتم عرضه فيما يلي:

المقصد الأول

إدارة مخاطر سعر الفائدة

يجب أن تتأكد الإدارة العليا من أن البنك يتبع سياسات وتدابير تمكنه من السيطرة على مخاطر سعر الفائدة، والحدود القصوى الملائمة لتحمل المخاطر والنظم الكافية لإدارة المخاطر والنظم المتكاملة لرصد مخاطر سعر الفائدة وآليات المراقبة الداخلية الفاعلة^(١٤).

كما يجب تحديد الإجراءات التي تحد من مخاطر سعر الفائدة من خلال الاستغلال الأمثل لفرص الاستثمار المتوافرة في السوق المالية البنكية، ويتعين أيضاً تحديد المخاطر المتعلقة

(١٤) سودة، زاهرة يونس، ٢٠٠٦، تنظيم عقود الاختيار في الأسواق المالية من النواحي القانونية والفنية والضريبية والشرعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.

(١٥) طارق الله خان، حبيب أحمد، ترجمة: عثمان بابكر أحمد، إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية، ط١، ٢٠٠٣، ص٤١ - ٤٢.

أما فيما يخص تغطية المخاطر فهي المدخل المتبع نفسه لتغطية مخاطر سعر الفائدة وذلك بالاعتماد على مختلف الأدوات المالية كالخيارات المالية والعقود الآجلة التي تتشابه فيما بينها على أنها عقود يلتزم من خلالها البنك حالياً بشراء أو بيع عملة صعبة معينة تسلم أو تستلم في أجل لاحق بسعر صرف محدد في ال عقد ١٢. إلا أنه يجب على البنك اختيار الأداة المالية التي تسمح له بتحقيق أرباح دون تكبد خسائر ضارة نتيجة تقلبات غير ملائمة في أسعار الصرف.

الصرف على كل عملة صعبة مفرطاً، إذ لا يجب أن تتعدى الوضعية المفتوحة في كل عملة ١٥٪ من قيمة الأموال الخاصة الصافية للبنك. نسبة تخص كل العملات الصعبة (سلة العملات) = إجمالي الوضعيات المفتوحة / الأموال الخاصة الصافية حيث تثبت هذه النسبة أن إجمالي الوضعيات المفتوحة لكل العملات الصعبة لا تؤدي إلى وضعية مفتوحة، ويحسب إجمالي الوضعيات المفتوحة عن طريق الفرق بين إجمالي الوضعيات المفتوحة القصيرة وإجمالي الوضعيات المفتوحة الطويلة.